AJRS
/https://albalqajournal.ammanu.edu.jo
المجلد (24) العدد (2) 2021

مجلة البلقاء
للبحوث والدراسات

تعدُّدُ الوجوهِ النحويَّةِ في بابِ الحالِ بينَ سيبويهِ والنحويّينَ المتأخّرينَ

معتصم باسم غوادره

مدرّس، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، كلية العلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية.
ORCID: 6669-5820-0002-0000

البريد الإلكتروني: motasim.ghawadreh@najah.edu

الملخص

يعالجُ البحثُ الفرقَ بينَ صنيعِ سيبويهِ في تعدُّدِ الوجوهِ النحويةِ، في قضايا الحالِ؛ وصنيعِ النحويّينَ المتأخّرينَ في ذاكَ التعدُّدِ، ويقفُ عندَ حقيقةِ التحوُّلِ من تعدُّدِ الوجوهِ إلى الأحاديَّةِ فيها، ويكشفُ مسبّباتِ هذا التعدُّدِ وظروفِ تشكُّلِهِ السياقيةِ واللهجيةِ، ويُوضّحُ ما جرى لهُ عندَ جلِّ المتأخرينَ من طمسٍ أو تغييبٍ.

ويُبيّنُ البحثُ أنَّ كلا الصنيعَيْنِ يعودُ إلى طبيعةِ اللغةِ التي يُقعَّدُ لها، ومدى حاجةِ أهلِها في كلِّ زمنٍ إلى ذلكَ التعدُّدِ؛ ففي زمنِ سيبويهِ حاجةٌ إليهِ، ولم يعُدِ الأمرُ كذلكَ في زمنِ النحويّينَ المتأخّرينَ؛ ما دفعَهم إلى عدمِ الاهتمامِ بما تعدَّدَ ضبطُهُ.

الكلمات المفتاحية

النحوُ العربيُّ، النحويونَ المتأخّرونَ، بابُ الحالِ، تعدُّدُ الوجوهِ النحويَّةِ، سيبويهِ، كتابُ سيبويهِ.

AJRS
/https://albalqajournal.ammanu.edu.jo
Vol.(24) No.(2) 2021

Al-Balqa Journal
for Research and Studies

The Multiplicity of Grammatical Faces in Case Issue between Sibawaieh and Late Grammarians

Mutasem Basem Gwadareh

Master, An-Najah National University, Nablus, College of Humanities, Department of Arabic Language.
ORCID: 6669-5820-0002-0000

Email: motasim.ghawadreh@najah.edu

Abstract

This research deals with the difference between Sibawaieh's making in the Multiplicity of the grammatical faces in the case issues. And the making of late grammarians in that Multiplicity. It stands at the reality of the transformation from multiple faces to monotheism and reveals the causes of this multiplicity and how it appeared in contextual and linguistic conditions, and shows how it absent and defaced by all the late grammarians.

The research shows that both makings relate to the nature of the language whose grammar was written, and the extent to which its people at all times need that plurality. During the time of Sibawaieh, it was needed while this is no longer the case for late grammarians. This led them to not care about the multiple settings.

Key words

Arabic grammar, Case issue, Late grammarians, Multiplicity of grammatical faces, Sibawaieh and Sibawaieh›s book.

مُقدّمة

قدْ يوهِمُ عنوانُ الدراسةِ أنَّ سيبويهِ تناولَ قضايا الحالِ في بابٍ واحدٍ، ولم يتجاوزْ حديثُهُ عنْها حدودَ ذاكَ البابِ، ولكنَّ هذا الوهمَ يبدّدُهُ استقصاءُ ما وردَ عنِ الحالِ في أبوابِ الكتابِ، ويردُّهُ كلامُ سيبويهِ عليْهِ في أبوابٍ كثيرةٍ ومتناثرةٍ، ولسْتُ معنيًّا بإثباتِ ذلكَ هنا؛ لأنَّ كلَّ ما في الدراسةِ يؤكّدُ تعدُّدَ الأبوابِ التي تناولتِ الحالَ لدى سيبويهِ؛ ولكنَّ هذا التعدُّدَ انمحى لدى قسم كبير من النحويّينَ المتأخرينَ، فاختُزِلَ الحديثُ عنِ الحالِ، لديْهِمْ، في بابٍ منفردٍ، ومستقلٍّ عن غيرِهِ منَ الأبوابِ.

ثَمَّة دراساتٌ عدَّةٌ، تناولَتْ ظاهرةَ التعدُّدِ في أبوابِ النحوِ المختلفةِ، من وجهاتِ نظرٍ متباينةٍ، وذلكَ على النحوِ الآتي:

أ- منها ما يهتمُّ بمعالجةِ أنماطِ الحالِ المتعدّدةِ في الجملةِ الواحدةِ؛ كما هيَ الحالُ في دراسةِ "مها السبيعي": "ظاهرةُ تعدُّدِ الوظيفةِ النحويّة في التركيبِ اللغويِّ (الخبر- الحال- النعت)"(السبيعي، 2008، -72 11)؛ إذ عُنِيَتْ فيها بدراسةِ تعدُّدِ الأحوالِ في التركيبِ اللغويِّ، وليسَ هذا ممّا تهتمُّ دراستي بمعالجتِهِ.

ب- ومنها ما يهتمُّ بدراسةِ التوجيهاتِ النحويّةِ المتعدّدةِ للحالةِ الإعرابيّةِ الواحدةِ، فلو توقَّفْنا عندَ دراسةِ "محمود الجاسم": "أسباب التعدّدِ في التحليلِ النحويِّ" لوجدناها تهتمُّ بمعالجةِ التعدُّدِ، الذي نشأَ نتيجةَ تعدُّدِ التوجيهاتِ النحويةِ لِما يتوحَّدُ الضبطُ فيهِ(الجاسم، 2004، 95 - 151)، ولم تهتمَّ بما تعدَّدَ الضبطُ فيهِ.

ت- وبعضها عالجَ تعدُّدَ الضبطِ في الحالةِ الإعرابيةِ الواحدةِ، فقد اهتمَّ "نهادٌ الموسى"، في دراستِهِ: "فيها قولانِ أو قضيةُ التعدُّدِ في وجوهِ العربيةِ"(الموسى، 1975، 45 - 67)؛ بالعواملِ التي أدَّتْ إلى تعدُّدِ الوجوهِ النحويَّةِ، وردَّها إلى اختلافِ اللهجاتِ، وتطوُّرِ استقراءِ العربيةِ على مدى ثلاثةِ قرونٍ ونيّفٍ من حياتِها، واختلافِ طرائقِ النظرِ التي اصطنعَها اللغويونَ، وأقرَّ أنَّ للنواميسِ الفاعلةِ في صياغةِ البناءِ اللغويِّ بمستوياتِهِ كافَّةً دورًا في تعدُّدِ الوجوهِ. وتابعَهُ، في هذهِ القضيةِ، "إسماعيل عمايرة" في دراستِهِ: "تعدُّدُ الأوجهِ الإعرابيَّةِ- دراسةٌ تحليليَّةٌ تاريخيَّةٌ"(عمايرة، 1994، 115 - 140)، وأرجعَ هذا التعدُّدَ إلى المقتضياتِ الشكليَّةِ للتفسيرِ النحويِّ، وإلى مقتضياتِ التطورِ اللغويِّ واختلافِ اللهجاتِ، وانتهى إلى الفئةِ التي مردُّها اختلافُ الإعرابِ لاختلافِ المضمونِ. وقد ردَّتْ "إيمان الكيلاني" هذا التعدُّدَ في دراستِها: "ظاهرةُ تعدُّدِ الأوجهِ الإعرابيّةِ في النحوِ العربيِّ؛ أسبابُها وحلولٌ مقترحةٌ"؛ إلى تأويلاتِ النحويّينَ، واختلافِ اللهجاتِ العربيّةِ، وأشارَتْ إلى أنَّ التعدُّدَ يكونُ أحيانًا في المستوى اللهجيِّ نفسِهِ، يُؤتى بِهِ لغرضٍ دلاليٍّ، يقصدُهُ المتكلِّمُ، ولم تأتِ بأيِّ مثالٍ لتؤكِّدَ بِهِ فكرةَ ما ذهبَتْ إليهِ(الكيلاني، 2015، 95 - 119). واهتمَّ "عبد المؤمن محمّد" في دراستِهِ: "ظاهرةُ تعدُّدِ وجوهِ الإعرابِ في كتابِ سيبويهِ؛ تفسيرٌ وتحليلٌ"؛ بتحليلِ ما تعدَّدَ الضبطُ في قضايا نحويّةٍ عدَّةٍ، منها الحالُ، تحتَ عنوانِ: "مُثُلٌ منَ الحالِ"(محمد، 2017، 754 - 761)، ولم يذكرْ فيهِ إلّا التعدُّدَ، الذي حدثَ للأعدادِ المضافةِ إلى الضميرِ، والحالِ المقطوعةِ عنِ النصبِ إلى الرفعِ.

ث- وبعضُها الآخرُ دمجَ بينَ تعدُّدِ التوجيهاتِ الإعرابيَّةِ لِما توحَّدَ الضبطُ فيهِ، وتعدُّدِ الأوجهِ النحويَّةِ لِما تعدَّدَ الضبطُ فيهِ؛ كما فعلَ "أحمد عبد العظيم" في دراسته: "الأثرُ الدلاليُّ والسياقيُّ في تعدُّدِ الأوجهِ الإعرابيّةِ - تفسير القرطبي نموذجًا"(أحمد، 2014، 140 - 298)، ولكنَّهُ ركَّزَ على تعدُّدِ التوجيهاتِ الإعرابيّةِ للحالةِ الواحدةِ؛ لأنَّهُ حصرَ دراستَهُ في تفسيرِ القرطبي للقرآن الكريم، ولأنَّ اهتمامَهُ بدراسةِ الأثرِ الدلاليِّ لم يدفعْهُ إلى الاهتمامِ بدراسةِ تعدُّدِ الضبطِ، الذي لا يؤدّي إلى تغييراتٍ في الدلالةِ، على عكسِ التوجيهاتِ النحويةِ المختلفةِ، التي يكونُ لكلِّ وجهٍ منها معنًى معيَّنٌ.

وأُنبِهُ إلى أنَّ الدراسةَ لا تبحثُ فقط في أسبابِ تعدُّدِ الأوجهِ الإعرابيّةِ عندَ النحويّينَ الأوائلِ كما في الدراساتِ السابقةِ المذكورةِ، بل تبحثُ أيضًا في أسبابِ إهمالِ قسمٍ كبيرٍ من النحويّينَ المتأخّرينَ لذاكَ التعدُّدِ؛ فأصحاب الدراساتِ التي ذكرتُها آنفًا لم يُشيروا إلى أنَّ جلَّ ما أَثْبَتَ سيبويهِ تعدُّدَ الوجوهِ فيهِ أصبحَ أحاديَّ الوجوهِ فيما بعدُ، وقد اختصَّتِ الدراسةُ بتوضيحِ هذا التحوُّلِ في قضايا الحال كلِّها بينَ سيبويهِ والنحويّينَ المتأخّرينَ؛ أمّا الدراساتُ السابقةُ فلم ينتبهْ أصحابُها لهذا التحوُّلِ، ولم تأخذْ من قضايا الحالِ إلّا جزئيّاتٍ متناثرةً بهدفِ إثباتِ وجهةِ نظرٍ معيَّنةٍ هنا أو هناكَ.

وأُنبِهُ أيضًا إلى أنَّ دراستي تُعْنى بمعالجةِ الوجوهِ الإعرابيَّةِ، التي نتجَتْ عن تعدُّدِ الضبطِ، ولا تُعْنى بمعالجةِ ما تعدَّدَ التفسيرُ أوِ التقديرُ فيهِ والتزمَ وجهًا واحدًا؛ لأنَّهُ يرجعُ إلى اختلافِ تفسيراتِ النحويّينَ في الوجهِ الواحدِ، الذي لا تعدُّدَ في ضبطِهِ، وإنَّ المتأمِّلَ في الدراسةِ يلحظُ أنَّها تهتمُّ بتتبُّعِ الفارقِ بينَ صنيعِ سيبويهِ في تعدُّدِ الضبطِ في قضايا

الحالِ؛ وصنيعِ النحويّينَ المتأخِّرينَ في هذا التعدُّدِ؛ ولذا لم تُعْنَ الدراسةُ بتعدُّدِ التوجيهاتِ النحويّةِ لِما توحَّدَ الضبطُ فيهِ من قضايا الحالِ؛ لأنَّ هذا مِمّا احتُفِظَ بجلّهِ لدى النحاةِ المتأخّرينَ، على نحوٍ لا يشكّلُ فارقًا بينَهُمْ وبينَ النحاةِ الأوائلِ، وإنْ كانَ اختلافُ التقديرِ فيهِ يؤدي غالبًا إلى اختلافِ المعنى أو تغييرِهِ.

ولكنَّ "محمد رباع" في دراستِهِ: "أنماطٌ من أثرِ المعنى في توجيهِ ضبطِ القواعدِ المتعددةِ الوجوهِ"(رباع، 2004، 40 - 67)، عنيَ بفحصِ مناهجِ النحاةِ في درسِ هذا التعدُّدِ، وما تعرضَّ لهُ من تغييبٍ لدى المتأخرينَ، واهتمَّ بما نشأَ عن هذا التغييبِ من غموضٍ في المعنى، وجعلَ دراستَهُ في جملةٍ منَ القواعدِ العامةِ، من بينِها الحالُ، وكشفَ عمّا أصَّلَهُ القدماءُ من فوارقَ دلاليّةٍ بينَ الوجوهِ التي تعدَّدَ الضبطُ فيها، أيْ أنَّ دراستَهُ اهتمَّتْ بالتعدُّدِ الذي نشأَ عنْهُ فوارقُ في المعنى وسياقِ الكلامِ، في القواعدِ التي تشكّلُ موجهاتٍ عامةً في الدرسِ النحويّ، ولكنَّ هذهِ الدراسةَ تميَّزَتْ بأنَّها لم تقتصرْ على القواعدِ العامَّةِ للحالِ، بل امتدَّتْ لتشملَ مسائلَها العامةَ وجزئيّاتِها كلَّها، التي تعدَّدَ الضبطُ فيها، سواءٌ أنشأَ عن التعدُّدِ في تلكَ المسائلِ فارقٌ في المعنى أم لم ينشأْ؛ فهيَ تعالجُ قواعدَ الحالِ كلَّها، تلكَ التي تحتملُ التعدُّدَ كما أوضحَ سيبويهِ في كتابِهِ، وتكشفُ عمّا تعرَّضَ لهُ هذا التعدُّدُ من تغييبٍ أو طمسٍ عندَ المتأخّرينَ، وتوضِّحُ أسبابَ إزاحتِهِم لهُ عن مؤلَّفاتِهِمُ النحويَّةِ التعليميَّةِ.

- **مسائلُ التعدُّدِ في الوجوهِ النحويَّةِ للحالِ:**

أقفُ الآنَ عندَ المسائلِ التي تعدَّدَ ضبطُها في بابِ الحالِ، وأعوّلُ في توضيحِها على ما لدى سيبويهِ بالدرجةِ الأولى، ثمَّ على مقولاتِ الأوائلِ الذينَ اهتمّوا بهذا التعدُّدِ، وأضعُ آراءَ المتأخرينَ، الذينَ عُنوا بهِ أيضًا في هذا المبحثِ منَ الدراسةِ؛ لتتشكَّلَ رؤيةٌ واضحةٌ حولَ قضيةِ التعدُّدِ.

مجيءُ الحالِ اسمًا معرَّفًا بالإضافةِ:

تحدَّثَ سيبويهِ عن بعضِ المصادرِ التي انتصبَتْ لكونِها أحوالًا، وصنَّفَها إلى ثلاثةِ أقسامٍ؛ منها ما كانَ نكرةً كقولِكَ: أتيتُهُ ركضًا، ومنها ما جاءَ فيه الألفُ واللامُ كقولِهِمْ: أرسلَها العِراكَ، فضلًا على ما جاءَ منها مضافًا معرفةً، ومثالُهُ قولُهُمْ: طلبتَهُ جَهْدَكَ، وكلُّها يُعرَبُ مصدرًا وُضِعَ في موضعِ الحالِ، وأشبهَ القسمَ الأخيرَ تلكمُ الأسماءُ التي جُعِلَتْ مصادرَ وأُضيفَتْ إلى مضمَرٍ كقولِهِمْ: مررْتُ بالقومِ ثلاثتَهُمْ أو أربعتَهُمْ، وكذلكَ إلى العشرةِ؛ ولكنَّ هذهِ الأسماءَ اختلفَتْ عمّا ذُكِرَ منَ الأحوالِ التي وقعَتْ مصادرَ، في احتمالِ ورودِها في غيرِ ما وردَتْ فيهِ تلكمُ المصادرُ؛ فهيَ تحتملُ وجهَيْنِ إعرابيَّيْنِ، نتيجةَ اختلافِ الضبطِ، بمَعْزِلٍ عنِ اختلافِ التفسيرِ الإعرابيِّ للوجهِ الواحدِ.

توقَّفَ سيبويهِ عندَ تعددِ الضبطِ في الأسماءِ التي وقعَتْ معرَّفَةً بالإضافةِ، في مثلِ: مررْتُ بهِمْ ثلاثتَهُمْ، وكشفَ عنِ احتمالِها لوجهَيْنِ إعرابيَّيْنِ متباينَيْنِ في الضبطِ، وردَّ هذا التعددَ إلى تباينٍ لهجَيٍّ بينَ أهلِ الحجازِ وبني تميمٍ، فالحجازيّونَ ينصبونَ "ثلاثتَهُمْ" مطلقًا على الحالِ؛ أمّا التميميّونَ "فيُجْرونَهُ على الِاسمِ الأوَّلِ: إنْ كانَ جرًّا فجرًّا، وإنْ كانَ نصبًا فنصبًا، وإن كانَ رفعًا فرفعًا"(ابن السراج، 1996، 1، 214؛ وانظر: ابن يعيش، دون تاريخ، 2، 57)، ولكنَّ هذا التعددَ اللهجيَّ نشأَ عنهُ فارقٌ في المعنى، عوَّلَ عليهِ سيبويهِ للتمييزِ بينَ نصبِ "ثلاثتِهِمْ" وجرِّها، فمنْ نصبَ قصدَ أنَّهُ مرَّ بهؤلاءِ فقطْ، وابتغى بذلكَ معنى الِانفرادِ، ومنْ جرَّ قصدَ أنَّهُ لمْ يدعْ أحدًا منْهُمْ إلّا مرَّ بِهِ، فهو بذا يبتغي أنْ يعمَّ (سيبويهِ، 1988، 1، 374 و375)، ولكنَّ الفارقَ بينَ المعنيَيْنِ يتضحُ بشكلٍ أوسعَ عندَ النحاةِ الأوائلِ الذينَ تابعوا سيبويهِ في التمييزِ بينَ الوجهَيْنِ، وعندَ بعضِ النحاةِ المتأخرينَ الذينَ عُنوا بهذا النمطِ منَ التعددِ.

وأختارُ كلامَ المبرّدِ، وهوَ نحويٌّ منَ النحويّينَ المتقدمينَ، لتوضيحِ الفارقِ في المعنى بينَ نصبِ "خمستِهِمْ" وجرِّها في قولِكَ: مررْتُ بالقومِ خمستَهُمْ، فالمعنى لديهِ مختلفٌ بينَ هذينِ الوجهَيْنِ؛ "لِأَنَّك إذا قلتَ: مررْتُ بالقومِ خمستَهُمْ فَمَعْناهُ: بهؤلاءِ تخميسًا؛ كَقَوْلِكَ: مررْت بِهِ وَحدَهُ؛ أيْ: لم أخلطْ معَهُ أحدًا ... وإذا قلتَ: مررْتُ بالقومِ خمستِهِمْ فهوَ على أَنَّهُ قد عُلِمَ أَنَّهُمْ خمسةٌ، فَإِنَّما أُجْرِيَ مُجْرى كلٍّ، أَرَادَ: مررْتُ بالقومِ كلِّهِمْ، أيْ: لم أبقِ من هؤلاءِ الخمسَةِ أحدًا فالمعنى يحْتَمِلُ أَن تكونَ قد مررْتَ بغيرِهِمْ"(المبرد، 1994، 3، 239)، ويُفهَمُ من كلامِهِ هذا أنَّ المتكلمَ، إذا نصبَ، قصدَ أنَّهُ مرَّ بهِمْ تخميسًا؛ خمسةً فخمسةً ...، ولم يمرَّ بقومٍ غيرِهِمْ، وهذا يوجبُ أنَّ يكونَ عددُ القومِ كثيرًا دونَ تحديدٍ، ولكنَّهُ، إذا جرَّ، قصدَ أنَّهُ مرَّ بهِمِ كلِّهِمْ، وهذا لا يمنعُ احتمالَ مرورِهِ بقومٍ آخرينَ من غيرِ القومِ الذينَ ذكرَهُمْ في كلامِهِ، وبذا يحصرُ عددَ القومِ الذي عيَّنَهُ بالذكرِ في الخمسةِ(رباع، 2004، 47)، ولا يَحتملُ كلامُهُ عددًا أقلَّ ولا أكثرَ؛ لأنَّهُ أرادَ التعميمَ، وقصدَ أنَّهُ مرَّ بهِمْ كلِّهِمْ، فلم يبقَ ثَمَّ موضعٌ لِلِاحْتمالِ.

وأشارَ الرضيُّ، وهو منَ النحويّينَ المتأخرينَ، إلى تعددِ الضبطِ في هذهِ المسألةِ، على أنَّهُ تعددٌ لهجيٌّ، ويوضّحُ "وهذهِ الأسماءُ الثمانيةُ [يقصدُ ثلاثتَهُمْ إلى عشرتِهِمْ] إذا أُضيفَتْ إلى ضميرٍ ما تقدمُ منصوبةً عندَ أهلِ الحجازِ على الحالِ، لوقوعِها موقعَ النكرةِ، أيْ مجتمعينَ في المجيءِ، وبنو تميمٍ يتبعونَها في الإعرابِ، على أنَّها توكيدٌ لهُ"(الأستراباذي، 1993، 1، 649)، ولم يهتمَّ بالفارقِ بينَ معنى هذا الوجهِ وذاكَ، بقدرِ اهتمامِهِ بتوجيهِ الإعرابِ ليفرّقَ بهِ بينَ لهجتَيْنِ، إحداهما تنصبُ، والأخرى تُتبِعُ في الإعرابِ.

وتوقَّفَ سيبويهِ عندَ حالٍ أخرى مضافةٍ إلى مضمرٍ، تعدَّدَ الضبطُ فيها، ولكنَّها مصدرٌ وقعَ في موضعِ الحال، وهيَ "قَضّهمْ بقَضيضِهِمْ"، في قولِهِمْ: "مررْتُ بهِمْ قَضَّهمْ بقَضيضِهِمْ"، ورأى أنَّ العربَ تنصبُها مثلَ "خمستِهِمْ" كما وُضِّحَ آنفًا؛ على أنَّها حالٌ مشتقةٌ من معنى الِانقضاضِ، ولكنَّهُ ألمحَ إلى وجهٍ آخرَ، ردَّ استعمالَهُ إلى بعضِ العربِ، ويبدو أنَّهُ لهجةٌ لبعضِهِمْ، ولم يذكرْها منسوبةً إلى أهلِها، ويوضّحُ ذاكَ بقولِهِ: "وبعضُ العربِ يجعلُ قَضَّهمْ بمنزلةِ "كلِّهِمْ"، يجريهِ على الوجوهِ"(سيبويه، 1988، 1، 375)، وأشبهَتْ بذلكَ لهجةَ بني تميمٍ في "خمستِهِمْ"، فهمْ يُجْرونَهُ على الِاسمِ الأوَّلِ، سواءٌ أكانَ ذاكَ رفعًا أم نصبًا أم جرًّا، وينزلونَهُ في المعنى وفي الإعرابِ منزلةَ كلٍّ المضافةِ إلى مضمرٍ، والمؤكدةِ لِلِاسْمِ السابقِ عليها توكيدًا معنويًّا؛ ويؤكدُ هذا قولُ المبردِ: "وَأما قَوْلُكَ: مررْتُ بالقومِ قَضِّهمْ بقَضيضِهِمْ فعلى هَذا كَأَنَّكَ قلتَ: مررْتُ بالقومِ كلِّهم وجماعتِهِمْ ومن قالَ: قَضَّهمْ بقَضيضِهِمْ أَرَادَ: انقضاضًا، أي: انقضَّ أَوَّلُهمْ على آخِرِهِمْ"(المبرد، 1994، 3، 240).

وتابعَهما منَ النحويّينَ المتأخرينَ ابنُ يعيشَ والرضيُّ، فقدْ بيَّنَ كلامُ ابنِ يعيشَ التعدُّدَ في الضبطِ، وألمعَ إلى سببِهِ اللهجيِّ؛ فقالَ: "منهُمْ مَنْ ينصبُهُ على كلِّ حالٍ فيكونُ بمنزلةِ المصدرِ المضافِ المجعولِ في موضعِ الحالِ... ومنهُمْ مَنْ يجعلُ قضَّها مؤكدًا لما قبلَهُ فيجريهِ مُجرى كلِّهِمْ"(ابن يعيش، 2: 63)، وأشارَ الرضيُّ إلى أنَّهُ قد يُستعمَلُ تابعًا لما قبلَهُ في الإعرابِ، إمّا على التأكيدِ وإمّا على البدلِ(الأستراباذي، 1993، 1، 647).

مجيءُ الحالِ مصدرًا نكرةً

عقدَ سيبويهِ بابًا بيَّنَ فيهِ ما "ينتصبَ منَ المصادرِ لأنَّهُ حالٌ صارَ فيهِ المذكورُ"(سيبويه، 1988، 1: 384 - 387)، ومن أمثلتِهِ لهذا البابِ: أمّا علمًا فعالمٌ، فانتصبَ المصدرُ النكرةُ "علمًا" لأنَّهُ حالٌ مَصيرٌ فيهِ؛ لكونِهِ بمنزلةِ قولِهِمْ: أنتَ الرجلُ علمًا، أيْ أنتَ هكذا عندما تصيرُ في هذهِ الحالِ، ولكنَّ سيبويهِ كشفَ عن وجهٍ آخرَ، يحتملُهُ هذا الأسلوبُ، وهوَ الرفعُ "أمّا علمٌ فعالمٌ"، ونشأَ عن ذلكُمْ تعددٌ لهجيٌّ، أبانَ عنهُ "وقد يُرفَعُ هذا في لغةِ بني تميمٍ، والنصبُ في لغتِها أحسنُ؛ لأنَّهُمْ يتوهمونَ الحالَ. فإن أُدخِلَتِ الألفُ واللامُ رفعوا، لأنَّهُ يمتنعُ من أنْ يكونَ حالًا"(سيبويه، 1988، 1: 384 - 387)، فالرفعُ كما يتضحُ ليسَ لغةً لأهلِ الحجازِ، وإنَّما لغةٌ لبني تميمٍ، والنصبُ عندَ التميميّينَ لا يكونُ إلّا على الحالِ، ولذا أوجبوا الرفعَ فيما جاءَ معرفةً في هذا البابِ، ولو جوَّزوا فيهِ النصبَ لأرادوا بها غيرَ الحالِ، ولكنَّهُمْ لم يجوّزوهُ؛ لأنَّهُمْ لا يتوهمونَ فيهَ إلا الحالَ، ولم يجزْ عندَهُمْ أن تنصبَ العلمَ في قولِهِمْ: أمّا العلم فعالمٌ على الحالِ، كما لم يجزْ لكَ أن تقولَ: مررتُ بزيدٍ القائمَ، إذا أردتَ أنَّ القائمَ حالٌ، وإنَّما ينبغي أن تقولَ إذا أردتَ ذلكَ: مررتُ بهِ قائمًا(سيبويه، 1988، 1، 377).

ولكنَّ أهلَ الحجازِ ينصبونَهُ لأنَّهُمْ يتوهمونَ فيهِ غيرَ الحالِ، "أَمّا النُّبْلَ فنبيلٌ، وأمّا العقلَ فهو الرجلُ الكاملُ، كأَنَّهُ قالَ: هوَ الرجلُ الكاملُ العقلَ والرأيَ، أيْ للعَقلِ والرأيِ، وكأَنَّهُ أَجابَ مَنْ قال: لِمَهْ؟ ... وأَمَّا بنو تميمٍ فيرَفعونَ لِما ذكرتُ لكَ، فيقولونَ: أَمّا العلمُ فعالمٌ، كأَنَّهُ قالَ: فأنا أو فهوَ عالمٌ بهِ "(سيبويه، 1988، 1، 384 و385)، وقدِ التمسَ سيبويهِ فارقًا في الدلالة بينَ نصبِ المعرَّفِ في هذا البابِ ورفعِهِ، يجعلُ المتكلمُ ينتخبُ وجهًا دونَ آخرَ، فإذا نصبَ قصدَ أنَّهُ لم يجعلِ العلمَ الثانيَ العلمَ الأولَ الذي لفظَ بهِ قبلَهُ، وإذا رفعَهُ أرادَ أنْ يجعلَ العلمَ الثانيَ العلمَ الأولَ ذاتَهُ (سيبويهِ، 1988، 1، 385)، ولكنَّهُ أشارَ إلى قبحِ النصبِ في المعرفِ بالألفِ واللامِ(سيبويه، 1988، 1، 385)، وكأَنَّهُ يوجبُ الرفعَ فيهِ.

قدْ ذكرْتُ كلامَ سيبويهِ هذا بغيةَ الكشفِ عنِ الأوجهِ التي كانتْ مستعملةً في الكلامِ المحكيِّ عندَ مجيءِ الحالِ مصدرًا نكرةً، ولم يكنْ خروجي عنْهُ إلى ما وردَتْ فيهِ الألفُ واللامُ إلا لِتبيانِ موجهاتِ التعددِ، ولإثباتِ الوجهِ الذي أُبقِيَ عليهِ من تلكمُ الوجوهِ، فلم نعدْ نألفُ كلامًا مكتوبًا يجيءُ فيهِ المصدرُ النكرةُ حالًا، فضلًا على ما وقعَ منهُ مبتدأً، أمّا وجهُ النصبِ فيها فقدْ يُعَدُّ الآنَ خطأً لا يمكنُ أن يُتَقَبَّلَ، ولكنْ حسنَ انصرافُ الناسِ عن وجهِ النصبِ في المعرفِ بالألفِ واللامِ؛ لأنَّهُ ينبغي أن يُعَدَّ خطأً، وأن يوجبَ فيهِ الرفعُ، وأمّا "أمّا العلمُ فعالمٌ" فهوَ

الوجهُ الوحيدُ، الذي يمكنُ أن نجدَ كلامًا كثيرًا على هيأتِهِ وأسلوبِهِ في لغتِنا المكتوبةِ الحاليةِ، ولكنَّ قولَهُمْ: أما علمًا فعالمٌ، قدْ يُدرَجُ الآنَ، كما قلتُ، في مدارجِ الغلطِ، لعدمِ ألفةِ الناسِ بهِ، على الرغمِ من كونِهِ وجهًا جائزًا، ولهُ ما يؤيّدُهُ في كتابِ سيبويهِ.

مجيءُ الحالِ معتمدةً على صلةٍ لازمةٍ

وقدْ قلتُ "معتمدةً على صلةٍ لازمةٍ"؛ لأنَّهُ لم يجزْ أن يستقلَّ شيءٌ منْها عَمّا بعدَهُ، فلا يجوزُ ذكرُ هذهِ الحالِ منفردةً دونَ صلتِها التي تليها، لأنَّ المعنى لا يصحُّ إلا بها، ولهذا "لا يجوزُ أن تقولَ: كلمْتُهُ فاهُ حتى تقولَ إلى فيَّ، لأنَّكَ إنَّما تريدُ مشافَهةً، والمشافهةُ لا تكونُ إلا من اثنين، فإنَّما يصحُّ المعنى إذا قلْتَ إلى فيَّ، ولا يجوزُ أن تقولَ بايعْتُهُ يدًا، لأنَّكَ إنَّما تريدُ أن تقولَ: أخذَ منّي وأعطاني، فإنَّما يصحُّ المعنى إذا قلْتَ: بيدٍ لأنَّهما عملانِ"(سيبويه، 1988، 1، 392)، وكذلكَ لا يجوزُ لكَ الاستغناءُ عن "على بَدَئي" في قولِكَ: رجَعْتُ عَوْدي على بَدْئي؛ لأنَّ المجيءَ موصولٌ بهِ الرجوعُ، ولا يجوزُ لكَ كذلكَ أن تقولَ: بعتُ داري ذراعًا، وأنتَ تريدُ "بدرهمٍ"، دونَ أن تذكرَ بعدَها ما تريدُ لِئَلا يَظنَّ المخاطَبُ أنَّ الدارَ كلَّها ذراعٌ(سيبويه، 1988، 1، 393).

ولكنْ، يجوزُ أن يُسْتغنى عمّا سمّيْتُهُ صلةً لازمةً إذا كانَ معلومًا في الصدورِ لدى الناسِ والمخاطَبِ؛ فإذا قال الناسُ: كانَ البُرُّ قَفيزَيْنِ أدركَ المخاطَبُ أنَّهُ قُصِدَ أن يقالَ بعدَها "بدرهمٍ"، وإنَّما استغنَوْا عنْ هذا لاستغنائِهِمْ بما في صدورِهِمْ من علمِهِ، ولإدراكِهِمْ أنَّ المخاطَبَ قدْ علمَ ما يعني ذاكَ (سيبويه، 1988، 1، 393).

وجلُّ ما في هذا البابِ يحتملُ التعددَ، إلّا إذا لم يصحَّ المعنى بهِ، أو إذا دخلَتْ فيهِ الألفُ واللامُ، فإنَّهُ وقتَئذٍ لا يحتملُ إلا وجهًا واحدًا، وتوقَّفَ سيبويهِ، ومن بعدِهِ المبردُ، عندَ هذا النمطِ منَ التعددِ، وكشفَ عن مصدرِهِ؛ فقدْ ذكرَ أنَّ "فاهُ" في قولِهِمْ: كلمْتُهُ فاهُ إلى فيَّ انتصبَ على الحالِ، وكشفَ عن وجهٍ آخرَ ردَّهُ إلى تعددٍ لهجيٍّ، فجازَ ثمَّ وجهانِ، أما الوجهُ الآخرُ فهوَ الرفعُ على الابتداءِ، وبهذا تكونُ صلتُهُ هيَ الخبرَ، ووضَّحَ ذاكَ "وبعضُ العربِ يقولُ: كلّمْتُهُ فُوهُ إلى فِيَّ ... فالرفعُ على قولِهِ كلّمْتُهُ وهذهِ حالُهُ، والنصبُ على قولِهِ: كلّمْتُهُ في هذهِ الحالِ، فانتَصبَ لأنَّهُ حالٌ وقعَ فيهِ الفعلُ"(سيبويه، 1988، 1، 393).

وبيَّنَ سيبويهِ أنَّ وجهَ الرفعِ ذاكَ لم يجزْ في قولِهِمْ: بايعْتُهُ يدًا بيدٍ، وسببُ ذلكَ أنَّ المعنى لا يصحُّ بهِ؛ إذْ "لا يَحسنُ أن تقولَ: بايعْتُهُ ويدٌ بيدٍ، ولم يردْ أن يُخبرَ أنَّهُ بايَعَهُ ويدُهُ في يدِهِ، ولكنَّهُ أرادَ أن يقولَ: بايعْتُهُ بالتعجيلِ، ولا يبالي أقريبًا كانَ أمْ بعيدًا. وإذا قالَ: كلّمْتُهُ فوهُ إلى فِيَّ، فإنَّما يريدُ أن يُخبِرَ عن قُربِهِ منْهُ، وأنَّهُ شافَهَهُ ولم يكنْ بينَهما أحدٌ"(سيبويهِ، 1988، 1، 391)، وتابعَهُ المبردُ ولم يكُ عندَهُ، غيرَ توضيحٍ، إضافةٌ، إذْ جوَّزَ أن يقالَ: بايعْتُهُ يدُهُ فوقَ رأسِهِ، لأنَّ المتكلمَ بهذا أرادَ أنَّهُ بايعَهُ في تلكَ الحالِ، فلم يكنْ هذا من نعتِ المبايعةِ، بل من نعتِ الفعلِ(المبرد، 1994، 3، 236). وقد وضَّحَ ابنُ يعيشَ ذاكَ في قولِهِ: "لأنَّ المرادَ من قولِكَ بايعْتُهُ يدًا بيدٍ التعجيلُ والنقدُ وإن لم يكنْ بينَهما قربٌ في المكانِ، والمرادَ بقولِكَ كلّمْتُهُ فُاهُ إلى فِيَّ القربُ في المكانِ وأنَّهُ ليسَ بينَهما واسطةٌ فمعناهما مختلفٌ وإن كان طريقُهما في تقديرِ الإعرابِ واحدًا"(ابن يعيش، د.ت، 2، 61).

واهتمَّ بعضُ النحويّينَ المتأخرينَ بهذا الضربِ من التعددِ، فقد أبانَ ابنُ يعيشَ أنَّ من نصبَ "فاهُ" أوَّلَهُ بمشتقٍ، فكأنَّ قائلَهُ قصدَ أن يقولَ: كلّمْتُهُ مشافِهًا أو مشافَهةً؛ وأشارَ إلى الوجهِ الآخرِ بقولِهِ: "وبعضُ العربِ تقولُ: كلّمْتُهُ فوهُ إلى فِيَّ، فيرفعونَهُ بالابتداءِ والخبرِ والجملةُ في موضعِ الحالِ"(ابن يعيش، د.ت، 2، 61)، وألمحَ الرضيُّ إلى أنَّ وجهَ الرفعِ هو الأصلُ في الاستعمالِ (الأستراباذي، 1993، 1، 645).

وبيَّنَ سيبويهِ، في هذا البابِ، إلى أنَّ ثَمّ مصادرَ لزمَتْها الإضافةُ وأشبهَتْ "فاهُ إلى فيَّ" من حيثُ قَبولُها لتعددِ الأوجهِ، فجازَ فيها الابتداءُ وأن تكونَ حالًا منصوبةً، ومن أمثلتِها "عَوْدهُ" في قولِهِمْ: رجَعَ فلانٌ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ، "ومَنْ رَفَعَ فوهُ إلى فيَّ، أجازَ الرفعَ في قولِهِ: رجَعَ فلانٌ عَودُهُ على بَدْئِهِ"(سيبويه، 1988، 1، 392)، علمًا أنَّ في نصبِهِ تفسيرَيْنِ، أحدُهما أنَّهُ انتصبَ على الحالِ، والآخرُ على أنَّهُ مفعولٌ مطلقٌ (الأستراباذي، 1993، 1، 643).

وأبانَ سيبويهِ أنَّ النصبَ على الحالِ لم يُجوَّزْ فيما جاءَ معرَّفًا بالألفِ واللامِ أو مضافًا إلى اسمٍ معرَّفٍ بهما(سيبويه، 1988، 1، 394)، فلم يكنِ الوجهُ في قولِهِمْ: بعْتُ داري الذراعانِ بدرهمٍ إلا الرفعَ، فلم يجزِ النصبُ فيهِ كما لم يجزْ لكَ أن تقولَ: ضربْتُ زيدًا القائمَ، إذا أردتَ أنَّ القائمَ حالٌ.

ويبدو أنَّ هذا التعددَ الذي عرضْتُهُ في هذا البابِ، قَد احتُفظَ بشيءٍ منْهُ عندَ بعضِ النحويّينَ المتأخرينَ، الذينَ لم نألفْ منهُمُ اهتمامًا بما

يتعددُ ضبطُهُ؛ فقدْ ألمحَ ابنُ مالكٍ إلى جوازِ الرفعِ في "فاهُ إلى فِيَّ" وفي "عَوْدَهُ على بَدْئِهِ"(ابن مالك، 1975، 328 و331 و342)، ولعلَّ اهتمامَهُ هذا يعودُ إلى أنَّهُ ما زالَ لذاكَ الوجهِ موضعٌ في اللغةِ المكتوبةِ، بلْ كثرَ استعمالُ ما يُشبِهُ هذا الأسلوبَ في الكلامِ المنطوقِ، كقولِ الناسِ: قابلْتُهُ وجهًا لوجهٍ، وحدَّثْتُهُ وفمُهُ إلى فمي ...

مجيءُ الحالِ دالَّةً على سعرٍ:

ثَمَّ أسماءٌ انتصبَتْ على الحالِ لكونِها تدلُّ على حالٍ وقعَ فيهِ السعرُ، توقَّفَ سيبويهِ عندَها، وأشارَ إلى ما تحتملُهُ من تعددٍ في الضبطِ، ومن أمثلتِهِ على ذلكَ قولُهُمْ: لكَ الشاءُ شاةً بدرهمٍ، ولكنَّ هذا التعددَ ينشأُ عنْهُ فارقٌ في المعنى، يجعلُكَ تنتقي وجهًا يؤدي إلى معنًى لا يصحُّ في الآخرِ، فإذا نصبَ قصدَ أنَّهُ وجبَ لكَ الشاءُ مسعَّرًا بهذا السعرِ، وإذا رفعَهُ قصدَ أن يخبرَكَ بأنَّ الشاءَ مسعَّرٌ بهذا السعرِ، ولا تجبُ لكَ الشاءُ (سيبويه، 1988، 1، 396).

وممّا تعدَّدَ ضبطُهُ في هذا البابِ قولُهُمْ: بعْتُ الشاءَ شاةً ودرهمًا، فقدْ جُوِّزَ فيهِ النصبُ والرفعُ، وكانَ منشأُ هذا التعددِ بأثرٍ منِ اختلافاتِ تفسيراتِ النحويّينَ؛ ولهذا توقَّفَ كثيرٌ منهُمْ عندَهُ(سيبويهِ، 1988، 1، -392 394، والمبرد، 1994، 3، 256؛ والأستراباذي، 1993، 1، 646؛ وابن يعيشَ، د.ت، 2، 62)، وأنتخبُ كلامَ ابنِ يعيشَ؛ لأنَّهُ يكشفُ عن ذلكَ التعددِ بوضوحٍ دالٍّ على سببِ نشوئِهِ، "فإذا قلتَ: بعْتُ الشاءَ شاةً ودرهمًا فمعناهُ بعْتُ الشاءَ مسعَّرًا على شاةٍ بدرهمٍ، وجعلْتَ الواوَ بمعنى الباءِ، فبطَلَ الخفضُ وجعلَ معطوفًا على شاةٍ، فاقترنَ الدرهمُ والشاةُ؛ فالشاةُ مثمنٌ والدرهمُ ثمنُهُ، وأجازَ الخليلُ بعْتُ الشاءَ شاةٌ ودرهمٌ بالرفعِ، والمرادُ شاةٌ بدرهمٍ، فشاةٌ بدرهمٍ ابتداءٌ وخبرٌ، والجملةُ في موضعِ الحالِ، فأمّا إذا قالَ شاةٌ ودرهمٌ فتقديرُهُ شاةٌ ودرهمٌ مقرونانِ، فالخبرُ محذوفٌ"(ابن يعيش، د.ت، 2، 62)، وقدْ أقرَّ ابنُ هشامٍ أن تكونَ الواوُ بمعنى باءِ الجرِّ(ابن هشام، 2008، 2، 485 و792).

ويعرضُ سيبويهِ ضربًا تعدَّدَ ضبطُهُ لقبحِهِ أن يكونَ صفةً لنكرةٍ؛ لأنَّهُ اسمٌ يدلُّ على ذاتٍ؛ ولذا كانَ ينبغي أن يكونَ منعوتًا لا نعتًا، ولكنَّهُ وقعَ نعتًا في قولِهِمْ: "مررْتُ ببُرٍّ قَفيزٍ بدرهمٍ"، وبيَّنَ سيبويهِ قبحَهُ؛ ولذلكَ أشارَ إلى فرارِهِمْ إلى النصبِ إذا أمكنَ وقوعُ ذاكَ الاسمِ بعدَ معرفةٍ، كما في قولِهِمْ: "العَجَبُ من بُرَّ مررْنا بهِ قبلُ قَفيزاً بدرهمٍ"(سيبويه، 1988، 1، 396)، ولكنَّ سيبويهِ لم يذكرْ هذا المثالَ للدلالةِ على مجيءِ الحالِ دالةً على سعرٍ، فاستدركَ ذلكَ المبردُ، فأضافَ، فضلًا على ما سبقَ، توضيحًا، كشْفَ فيهِ عن كونِها منَ الأسماءِ الواقعةِ في التسعيرِ، واختصَّ بذا وجهُ النصبِ، فتميَّزَ عن الأوجهِ الأُخَرِ، التي لا يدلُّ فيها الاسمُ على سعرٍ، ووضَّحَ ذلكَ بقولِهِ: "وَشَرحُهُ وَإن لم يذكرْهُ سيبويهِ: إنَّما هُوَ مَوْضوعٌ في مَوضِعِ قولِكَ: مسعَّرًا، فالتقديرُ: العجبُ من بُرٍّ مرَرْنا بِهِ مسعَّرًا على هذهِ الحالِ وَإذا قَالَ: مرَرْتُ ببُرٍّ قفيزٌ بدرهمٍ فتأويلُهُ: قفيزٌ مِنْهُ بدرهمٍ ..."(المبرد، 1994، 3، 258)، ورفضَ أن يكونَ "قفيزٌ" صفةً؛ ووضَّحَ "فَحقُّ الجواهِرِ أن تكونَ منعوتةً؛ ليعرف بَعْضُها من بعضٍ ... فإنْ قلْتَ: مرَرْتُ ببُرٍّ قفيز بدرهمٍ جازَ على البدَلِ، ويجيزُهُ على النَّعْتِ مَنْ عبْنا قولَهُ، وأوضَحْنا فسادَهُ، فَإنْ قيلَ: مَعْناهُ مسعَّرٌ فَحقُّ هَذَا النصبُ؛ لِأنَّ التسعيرَ يعْملُ فيهِ"(المبرد، 1994، 3، 260).

مجيءُ الحالِ من اسمِ الإشارةِ:

عقدَ سيبويهِ ثلاثةَ أبوابٍ على مجيءِ الحالِ من اسمِ الإشارةِ، عرضَ أوَّلًا وجهَ النصبِ على الحالِ، وأوضحَ المعنى الذي تؤدّيهِ، وذلكَ في بابِ "هذا بابُ ما ينتصبُ لأنَّهُ خبرٌ للمعروفِ المبنيِّ على ما هو قبلَهُ منَ الأسماءِ المبهمةِ"(سيبويهِ، 1988، 2، 81-77)، ومن أمثلتِهِ قولُهُمْ: هذا عبدُ اللهِ منطلقًا، وهؤلاءِ قومُكَ منطلقينَ، وذاكَ عبدُ اللهِ معروفًا، وبيَّنَ معناها وهوَ "أنَّكَ تريدُ أن تنبهَهُ لهُ منطلقًا، لا تريدُ أن تعرّفَهُ عبدَ اللهِ؛ لأنَّكَ ظنَنْتَ أنَّهُ يجهلُهُ، فكأنَّكَ قلتَ: انظرْ إليهِ منطلقًا، فمنطلقٌ حالٌ قد صارَ فيها عبدُ اللهِ"(سيبويه، 1988، 2، 78).

ولكنَّ سيبويهِ رجَعَ في بابٍ ثانٍ، وجوَّزَ فيهِ وجهًا آخرَ، ردَّهُ إلى مصدرٍ لهجيٍّ، إذ سمعَ بعضُ النحاةِ ممَّنْ يوثقُ بهِمْ: "هذا عبدُ اللهِ منطلقٌ"؛ ولذا سمّى هذا البابَ "هذا بابُ ما يجوزُ فيهِ الرفعُ ممّا ينتصبُ في المعرفةِ"(سيبويه، 1988، 2، 83 - 86)، وتعدَّدَتْ تفسيراتُ النحويّينَ في توجيهِ الرفعِ فيهِ؛ ولكنَّ سيبويهِ وجَّهَ الرفعَ في صفحاتِ هذا البابِ، فأرجَعَهُ إلى واحدٍ من أربعةِ أوجهٍ، أخذَ بها ابنُ يعيشَ ووضَّحَها، فقدْ رأى أنَّ "منطلقًا" ارتفعَ على إضمارِ هذا أو هوَ، فكأنَّكَ قلتَ: هذا منطلقٌ أو هوَ منطلقٌ، أوِ ارتفعَ لأنَّهُ خبرٌ ثانٍ، أو لأنَّهُ خبرٌ لهذا إذا جعلْتَ عبدَ اللهِ معطوفًا عطفَ بيانٍ على هذا، وأما الوجهُ الرابعُ فعلى أن تجعلَ منطلقًا بدلًا من عبدِ الله، وذلكَ يكونُ إذا قدّرْتَ: هذا عبدُ اللهِ رجلٌ منطلقٌ، ثمَّ حذفْتَ الموصوفَ لتقيمَ الصفةُ مقامَهُ، وبذا يكونُ منطلقٌ بدلًا من عبدِ اللهِ بدلَ النكرةِ منَ المعرفةِ (ابن يعيش،

د.ت، 2، 58).

وأشيرُ إلى وجهٍ آخرَ، يمكنُ أن يُوجِّهَ الرفعَ، أن يكونَ منطلقٌ صفةً لعبدِ اللهِ، وهذا لا يكونُ إلا إذا أُدخِلَ عبدُ اللهِ في التنكيرِ، ويمكنُ أن يتحققَ ذلكَ، فقدْ ألمعَ سيبويهِ في بابٍ سابقٍ إلى إمكانِ تحويلِ العلمِ المعرفةِ إلى نكرةٍ؛ فقالَ: "وعلى هذا الحدِّ تقولُ: هذا زيدٌ منطلقٌ، كأنَّكَ قلْتَ: هذا رجلٌ منطلقٌ، فإنَّما دخلتِ النكرةُ على هذا العلمِ الذي إنَّما وضعَ للمعرفةِ ولها جيءَ بهِ"(سيبويه، 1988، 2، 97)، وأعادَ توضيحَ ذلكَ في موضعٍ متقدمٍ منَ الكتابِ، فقالَ: "فإنْ قلْتَ: هذانِ زيدانِ منطلقانِ، وهذانِ عَمران منطلقانِ، لم يكنْ هذا الكلامُ إلا نكرةً ... وعلى هذا الحدِّ تقولُ: هذا زيدٌ منطلقٌ. ألا ترى أنَّكَ تقولُ: هذا زيدٌ منَ الزيدينَ، أيْ هذا واحدٌ منَ الزيدينَ، فصارَ كقولِكَ: هذا رجلٌ منَ الرجالِ"(سيبويه، 1988، 2، 103)، وتجدُ بذلكَ أنَّ العَلَمَ قدْ يدخلُ عليهِ تنوينُ التنكيرِ في أنماطٍ تركيبيَّةٍ مخصوصةٍ، فيستخدمُ في موقعِ النكرةِ، وإمكانُ التنكيرِ في العربيةِ واسعٌ يلحقُ الأعلامَ كلَّها، ولا يقتصرُ على الأعلامِ المختومةِ بـ"ويهِ" وبعضِ أسماءِ الأفعالِ، بلْ شملَ الممنوعَ منَ الصرفِ، دونَ تقييدٍ، والمصروفَ في تراكيبَ محددةٍ؛ في مثلِ: مرَرْتُ بمحمدٍ جالسٍ، أيْ بشخصٍ يُسمّى بهذا الاسمِ(رباع، 1999، 611 - 614).

ويتَّضحُ التعدُّدُ في ضبطِ "منطلقٍ" وما ينشأُ عنْهُ منَ اختلافٍ في المعنى، في بابٍ ثالثٍ، عَنْوَنَهُ سيبويهِ بـ"هذا بابُ ما يرتفعُ فيهِ الخبرُ لأنَّهُ مبنيٌّ على مبتدأٍ أو ينتصبُ فيهِ الخبرُ لأنَّهُ حالٌ لمعروفٍ مبنيٍّ على مبتدأٍ"، وينكشفُ منَ العنوانِ أنَّ كلا الوجهَيْنِ جائزٌ، ولكنْ ما كُتِبَ في هذا البابِ كشفَ عن أثرِ المعنى في توجيهِ الضبطِ في قولِكَ: هذا الرجلُ منطلقًا أو منطلقٌ، فإنْ نصبْتَ قصدْتَ أن تذكِّرَ المخاطبَ بشخصٍ قدْ عرفَهُ من قبلُ، وإنْ رفعْتَ لم تقصدْ أن تذكِّرَهُ بأحدٍ، وإنَّما أردْتَ أن تشيرَ وحسبُ، فكأنَّكَ قلتَ: هذا منطلقٌ(سيبويه، 1988، 2، 87).

وواضحٌ أنَّ ما تعددَ ضبطُهُ في هذا البابِ تحكَّمَتْ بِهِ ملابساتُ السياقِ، ووجَّهَتْهُ مقاصدُ الكلامِ؛ ولهذا يُكثِرُ القولُ عندَ تفسيرِهِ: إن نصبْتَ على الحالِ قصدْتَ ذا، وإنْ رفعْتَ قصدْتَ ذاكَ.

مجيءُ الحالِ منَ النكرةِ:

تحدَّثَ سيبويهِ عن مجيءِ الحالِ منَ النكرةِ في مواطنَ متفرّقةٍ، وكشفَ عنِ التعددِ الذي أمكنَ وقوعُهُ في هذهِ المواطنِ، وجاءَ كلامُهُ على هذا التعددِ في سبيلِ المقابلةِ بينَ النصبِ على الحالِ والإتباعِ على الصفةِ، فمَنْ قالَ: هذا أولُ فارسٍ مقبلٌ رفعَ "مقبلًا" لأنَّهُ صفةٌ للنكرةِ، ومَنْ قالَ مقبلًا فيها نصبَهُ على الحالِ، وكذلكَ حينَ قابلَ بينَ الجرّ على الصفةِ في قولِهِ: "مرَرْتُ برجلٍ قائمٍ"، والنصبِ على الحالِ في قولِهِ "قائمًا"، فيكونُ بذا صاحبُ الحالِ نكرةً، وهذا ينطبقُ على "عليهِ مائةٌ بيضٌ أو بيضًا"، "مرَرْتُ بماءٍ قِعْدةَ رجلٍ أو قِعْدةِ رجلٍ"، وعيَّنَ أنَّ الرفعَ هوَ الوجهُ في "بيضٍ"، والجرَّ هوَ الوجهُ في "قِعْدةِ رجلٍ"(سيبويه، 1988، 2، 112).

ويُدرَسُ في كتبِ المتأخرينَ أنَّ الصفةَ إذا تقدَّمَتْ على الموصوفِ النكرةِ، صارَتْ حالًا منصوبةً، ولم يجُزْ فيها الرفعُ، وعَدّوا ذلكَ من مسوغاتِ مجيءِ صاحبِ الحالِ نكرةً، ولكنَّ سيبويهِ اتجهَ إلى أنَّ رفعَ "قائمٍ" في قولِهِمْ: فيها قائمًا رجلٌ؛ قبيحٌ، لأنَّ ذاكَ يؤدي إلى وضعِ الصفةِ في موضعِ الاسمِ، وهذا المؤدى سببُهُ عدمُ جوازِ أن تكونَ صفةً لذاكَ الاسمِ المتقدمِ عليها، ولكنَّ سيبويهِ أوَّلَ جوازَ الرفعِ، وإن كانَ ألمحَ إلى ضَعْفِهِ فقال: " لو حسُنَ أن تقولَ: فيها قائمٌ لجازَ فيها قائمٌ رجلٌ، لا على الصفةِ، ولكنَّهُ كأنَّهُ لمّا قالَ فيها قائمٌ، قيلَ لَهُ مَنْ هوَ؟ وما هوَ؟ فقالَ: رجلٌ أو عبدُ اللهِ. وقد يجوزُ على ضَعْفِهِ"(سيبويه، 1988، 2، 122)، ويبقى هذا تأويلًا قبحَ الأخذُ بِهِ عندَ سيبويهِ، فضلًا على قولِهِ عن وجهِ النصبِ، وإن كانَ جائزًا، إنَّهُ "أكثرُ ما يكونُ في الشعرِ، وأقلُّ ما يكونُ في الكلامِ"(سيبويه، 1988، 2، 124).

وتلكمُ المقابلةُ بينَ الحالِ والصفةِ وما نشأَ عنْها من تعددٍ، قامَ ابنُ السراجِ بضبطِها في قاعدةٍ محكمةٍ، أثبتَ فيها الفارقَ بينَهما، فقال: "هوَ أنَّ الصفةَ لا تكونُ إلا لاسمٍ مشتركٍ فيهِ لمعنيَيْنِ أو لمعانٍ، والحالُ قدْ تكونُ للاسمِ المشتركِ والاسمِ المفردِ، وكذلكَ الأمرُ في النكرةِ إذا قلْتَ: جاءَني رجلٌ من أصحابِكَ راكبًا إذا أردتَ الزيادةَ في الفائدةِ والخبرِ وإن أردْتَ الصفةَ خفضْتَ فقلْتَ: مرَرْتُ برجلٍ من أصحابِكَ راكبٍ، وقبيحٌ أن تكونَ الحالُ من نكرةٍ، لأنَّهُ كالخبرِ عنِ النكرةِ والإخبارُ عنِ النكراتِ لا فائدةَ فيها إلا بما قدَّمْنا ذكرَهُ في هذا الكتابِ فمتى كانَ في الكلامِ فائدةٌ فهوَ جائزٌ في الحالِ كما جازَ في الخبرِ"(ابن السراج، 1996، 1، 214).

إذنْ، فالصفةُ تفرّقُ بينَ اسمينِ اشترَكا في اللفظِ، والحالُ زيادةٌ في الفائدةِ والخبرِ، سواءٌ أكانَ الاسمُ مشاركًا لَهُ في لفظِهِ أمْ لم يكنْ كذلكَ، وأثبتَ ابنُ يعيشَ ذلكَ الفارقَ وكشفَ عنهُ بالموازنةِ التي أجراها بينَ

قولِنا: مرَرْتُ بزيدٍ القائمِ، ومرَرْتُ بالفرزدقِ قائمًا، فالقولُ الأولُ لا يكونُ إلا إذا كانَ هناكَ شخصٌ آخرُ، اسمُهُ زيدٌ، ولكنَّهُ لا يتصفُ بالقيامِ، فتجيءُ بالقائمِ لتميِّزَهُ عن زيدٍ المذكورِ، كَيْلا يحدثَ لَبْسٌ، وأمّا القولُ الثاني فإنَّهُ يكونُ إذا لم يكنْ هناكَ شخصٌ يُسمّى بالفرزدقِ، فتجيءُ بالحالِ "قائمًا" لتخبرَ عنْهُ خبرًا آخرَ يتصلُ بخبرِ المرورِ، فيكونُ الإخبارُ بها زيادةً يمكنُ الاستغناءُ عنها دونَ أن يكونَ ثَمَّ لَبْسٌ؛ لأنَّ المُخبَرَ عنْهُ معلومٌ لدى المخاطَبِ(ابن يعيش، د.ت، 2، 57).

مجيءُ الحالِ منَ المعرفةِ:

فرَّقَ سيبويهِ بينَ الحالِ والصفةِ من حيثُ تعريفُ صاحبِهما وتنكيرُهُ، فقدْ يستوي إجراءُ أحدِهما على الاسمِ، ولكنَّ الحالَ تجنحُ إلى أن يقعَ الاسمُ الذي يكونُ صاحبًا لها معرفةً؛ ولذا فإنْ أمكنَ وجودُ معرفةٍ، ولو كانَتْ ضميرًا عائدًا على اسمٍ نكرةٍ، جازَ أن يكونَ المشتقُّ "صائدٌ" حالًا منْها، في مثلِ: مررْتُ برجلٍ معَهُ صقرٌ صائدًا بهِ، وهذا كلُّهُ أذِنَ بشيءٍ منَ التعددِ، وضَّحَهُ سيبويهِ، وأثبتَ معَهُ الفارقَ الدلاليَّ الذي نشأَ عنْهُ؛ فقالَ: "فقولُهُ: مررْتُ برجلٍ معَهُ صقرٌ صائدٍ بِهِ، إنْ جعلْتَهُ وصفًا. وإنْ لم تحملْهُ على الرجلِ وحملتَهُ على الاسمِ المضمَرِ المعروفِ نصبْتَهُ فقلْتَ: مررْتُ برجلٍ معَهُ صقرٌ صائدًا بِهِ ... ومثلُهُ: نحنُ قومٌ ننطلقُ عامدونَ إلى بلدِ كذا، إنْ جعلتَه وصفًا. وإنْ لم تجعلْهُ وصفًا نصبْتَ، كأنَّهُ قالَ: نحنُ ننطلقُ عامدينَ"(سيبويه، 1988، 2، 49).

أوضحَ سيبويهِ أنَّ الخبرَ ينتصبُ على الحالِ إذا كانَ شبهَ جملةٍ معتمدةٍ على عَلَمٍ معروفٍ، كقولِكَ: فيها عبدُ اللهِ قائمًا، ويتحقّقُ ذاكَ إذا قصدَ المتكلّمُ أن يُخبِرَ على أيِّ حالٍ استقرَّ، وأشارَ إلى إمكانِ إلغاءِ شبهِ الجملة "فيها"، فيثبتُ بذا وجهُ الرفعِ، وكأنَّهُ قالَ: عبدُ اللهِ قائمٌ فيها، وأثبتَ ذلكَ بقولِهِ: "فإذا نصبْتَ القائمَ ففيها قدْ حالَتْ بينَ المبتدأِ والقائمِ واستُغنيَ بِها، فعمِلَ المبتدأُ حينَ لمْ يكنِ القائمُ مبنيًّا عليْهِ، عَمَلَ هذا زيدٌ قائمًا، وإنَّما تجعلُ "فيها"، إذا رفعْتَ القائمَ، مستقرًّا للقيامِ وموضعًا لَهُ، وكأنَّكَ لوْ قلْتَ: فيها عبدُ اللهِ، لم يجزْ عليْهِ السكوتُ"(سيبويه، 1988، 2، 92).

وأبرزَ المبردُ اختلافَ المعنى في الرفعِ عنهُ في النصبِ؛ "إنْ قلتَ: (قائِمٌ) فَإنَّما خبّرْتَ عن قِيامِهِ وإنْ قلتَ (قائمًا) فَإنَّما خبّرْتَ عن كَونِهِ في هذا المحلِّ"(المبرد، 1994، 3، 256)، وتعرّضَ الزبيديُّ لهذا النمطِ منَ التعددِ، تعرضًا مُفرَدًا، إذْ إنَّهُ لم يهتمَّ بتلكمُ الوجوهِ التي تعدَّدَ فيها ضبطُ الحالِ، إلا ما في هذهِ المسألةِ، وأشارَ فيهِ إلى أنَّهُ لا يجوزُ النصبُ إذا كانتِ الظروفُ ناقصةً، لا يتمُّ بها الكلامُ، كقولِكَ: فيكَ زيدٌ راغبٌ(الزبيدي، 2011، 95).

مجيءُ الحالِ منتقلةً:

ومعنى أن تجيءَ منتقلةً ألا تكونَ ملازمةً للمتَّصِفِ بها، بل تكونُ مرتبطةً بفعلٍ، فإنِ انقضى وتَمَّ انفكَّتْ عنهُ تلكَ الحالُ، وأشارَ سيبويهِ إلى ما تعدَّدَ ضبطُهُ في هذا السياقِ، في مواطنَ متفرقةٍ، كانَ يُعْنى فيها بالمقابلة بين النصبِ على الحالِ والرفعِ على الخبرِ، وكلا الوجهَيْنِ محذوفٌ عاملُهُ، ويُظهِرُ سيبويهِ أنَّ الحالَ في قولِهِمْ: "أتميميًّا مرَّةً وقيسيًّا أخرى" ليسَتْ مأخوذةً من فعلٍ، فأحوجَ ذا إلى تقديرِ فعلٍ ليسَ من لفظِها، على نحوِ: أتحولُ تميميًّا مرةً وتحولُ قيسيًّا أخرى؟، وانتخبَ سيبويهِ لهذا الوجهِ معنًى لا يصحُّ إذا رفعْتَ؛ فتنصبُ "وهوَ عندَكَ في تلكَ الحالِ في تلوُّنٍ وتنقُّلٍ، وليسَ يَسألُهُ مسترشِدًا عن أمرٍ هوَ جاهلٌ بهِ ليفهَّمَهُ إيّاه ويُخبِرَه عنْهُ، ولكنَّهُ وبَّخَهُ بذلكَ"(سيبويه، 1988، 1: 343).وإن كنْتَ في حالِ إخبارٍ وقصدْتَ التوبيخَ وجبَ عليكَ أن تنصبَ أيضًا، فتقولَ: "تميميًّا مرةً وقيسيًّا أخرى"، لأنَّكَ أردْتَ أن تشتمَهُ بذلكَ، ولم تُرِدْ أن تخبرَهُ عن أمرٍ لا يعرفُهُ(سيبويه، 1988، 1، 345)، ولكنْ إذا أردْتَ أن تستفهمَ عن أمرٍ جهلْتَهُ أوجبَ عليكَ هذا أن ترفعَ، فتقولَ: أتميميٌّ مرةً وقيسيٌّ أخرى؟ وكانَ قصدُكَ أن تُضمِرَ "أنتَ"، أي أأنتَ تميميٌّ ...؟ كانَ هذا صوابًا (سيبويه، 1988، 3، 247).

وكانَ حقَّ هذا التعددِ أن يُناقَشَ في إطارِ الكلامِ على حذفِ العاملِ، ولكنْ لمّا كانَ معنى التنقلِ موجّهًا رئيسًا في تعددِ الضبطِ فيهِ، ارتأيْتُ أن أضعَهُ في هذا البابِ، وما يزالُ لهذا الأسلوبِ موضعٌ في كلامنا المنطوقِ، فإذا رُئِيَ رجلٌ قدِ انتَسبَ إلى أهلِ جنينَ مرةً، وإلى أهلِ الخليلِ مرةً أخرى، قيلَ لهُ –لتقلّبِهِ وتنقّلِهِ-: أجنينيًّا مرةً وخليليًّا أخرى؟ وكأنَّ المُتحدِّثَ يوبّخُ المخاطَبَ ويشتمُهُ، وإن لم يقصدِ التوبيخَ وقصدَ الاستفهامَ عن تحوّلِهِ وجبَ عليهِ الرفعُ.

مجيءُ الحالِ مؤكِّدَةً:

تجيءُ الحالُ المؤكِّدةُ مضمونَ جملتِها على إثرِ جملةٍ، يكونُ ركناها معرفتَيْنِ جامدَيْنِ، وتقومُ بتوكيدِ خبرِها ونفيِ الشكِّ عنْهُ، وتأتي بألفاظٍ مخصوصةٍ دالةٍ على فخرٍ أو تعظيمٍ أو تصغيرٍ أو غيرِ ذلكَ، من مثلِ: هوَ زيدٌ معروفًا، زيدٌ أخوكَ عطوفًا، ويغلبُ على الحالِ التي تقعُ بعدَ

جملةٍ، إذا ابتُدِأَتْ بضميرٍ، أن تكونَ على وجهِ النصبِ، ولا تُرفَعُ "إلا في كلامٍ شفهيٍّ يداخلُهُ السكتُ والوقفُ؛ هوَ محمّدٌ، هوَ فارسٌ، بحذفِ الضميرِ الثاني"(رباع، 2004، 49)، وإذا نصبْتَ "أردْتَ أن توضِّحَ أنَّ المذكورَ زيدٌ حينَ قلْتَ معروفًا، ولا يجوزُ أن تذكرَ في هذا الموضعِ إلا ما أشبهَ المعروفَ، لأنَّهُ يُعرِّفُ ويُؤكِّدُ، فلو ذكرَ هنا الإنطلاقَ كانَ غيرَ جائزٍ، لأنَّ الإنطلاقَ لا يُوضِّحُ أنَّهُ زيدٌ ولا يُؤكِّدُهُ. ومعنى قولِهِ معروفًا لا شكَّ، وليسَ ذا في منطلقٍ"(سيبويه، 1988، 2، 79).

ولكنْ، يتعدَّدُ ضبطُ الحالِ المؤكِّدةِ بينَ النصبِ على الحالِ والرفعِ على الصفةِ، إذا كانَ خبرُها نكرةً مضافةً إلى نكرةٍ، وأوضحَ سيبويهِ ذلكَ بقولِهِ: "كأنَّهُ قالَ: هذا رجلُ صدقٍ معروفًا صلاحُهُ، فصارَ حالًا وقعَ فيهِ أمرٌ، لأنَّكَ إذا قلْتَ: هوَ رجلُ صدقٍ فقدْ أخبرْتَ بأمرٍ واقعٍ، ثمَّ جعلْتَ ذلكَ الوقوعَ على هذهِ الحالِ. ولوْ رفعْتَ كانَ جائزًا على أن تجعلَهُ صفةً، كأنَّكَ قلْتَ: هوَ رجلٌ معروفٌ صلاحُهُ"(سيبويه، 1988، 2، 92).

واشتُرِطَ في هذه الحالِ أن تكونَ مؤكِّدةً لخبرِها، ونافيةً عنْهُ الشكَّ؛ ولذا فإنَّها إن لم تدلَّ على تأكيدٍ وجبَ رفعُها، في مثلِ: زيدٌ أخوكَ أو أبوكَ منطلقًا، وجبَ رفعُ منطلقٍ، لأنَّ الإنطلاقَ "لا يُوضِّحُ أنَّهُ زيدٌ ولا يُؤكِّدُهُ"، ولأنَّهُ لا يكونُ أباهُ أو أخاهُ في حالٍ دونَ حالٍ، ولكنَّ المبردَ التمسَ لذلكَ، في غيرِ موضعٍ، مخرجًا، جوَّزَ فيهِ النصبَ إذا قصدَ المتكلمُ الصداقةَ أوِ التبنّي (المبرد، 1994، 3: 274، 4، 308)، وتابعَهُ ابنُ يعيشَ في هذا وجَّوزَهُ(ابن يعيش، د.ت، 2، 65).

- **أحاديَّةُ الوجوهِ عندَ النحويّينَ المتأخّرينَ:**

أقصدُ بالمتأخّرينَ، في هذا الموضعِ، أولئكَ النحاةَ الذينَ لم يولوا الأهميةَ لِما تعدّدَ ضبطُهُ في قضايا الحالِ التي عرضْتُ، بلْ في أبوابِ النحوِ كلِّها، ولم يهتموا، قصدًا، بالوجوهِ التي عرضَ لها سيبويهِ، وأثبتَ وجودَها، على أنَّها لهجةٌ لبعضِ العربِ، أو أنَّها نشأَتْ بأثرٍ من تعدُّدِ تفسيراتِ النحويّينَ، ولكنَّ فعلَهُمْ هذا، وإن كانَ ناجمًا عن خبرةٍ بما لدى سيبويهِ، أيَّدَ بعضُهُ وجوهًا ضعيفةً، وأهملَ بعضُهُ تلكَ الوجوهَ التي عُدَّتِ الأصلَ في الكلامِ، ولكنَّهُ فِعْلٌ قائمٌ على التغييبِ شبهِ الكاملِ؛ فقلَّما تجدُ فيهِ وجهًا أُثبِتَ إلى جوارِهِ الوجهَ الآخرَ، بلْ لا تجدُ مثلَ هذا إلا لمامًا.

وهكذا؛ ينكشفُ لنا أنَّ منَ المتأخِّرينَ مَنْ لم يهتمَّ بتعدُّدِ الوجوهِ إطلاقًا، وهُمْ كُثُرٌ، ومِنْهُمْ مَنِ اهتمَّ بذاكَ التعددِ، واعتنى بِهِ كما اعتنى الأوائلُ بِهِ، وهُمْ قليلٌ، ولعلَّ جلَّهُمْ أصبحَ معروفًا بعدَ وضعي آراءَهُمْ إلى جانبِ ما لدى سيبويهِ، ولسْتُ أبتغي، في هذا الموضعِ منَ الدراسةِ، أنْ أناقشَ كلَّ قاعدةٍ من قواعدِ الحالِ التي تعدَّدَتْ فيها الوجوهُ الإعرابيةُ؛ إذْ منها ما انمحى تمامًا لدى أولئكَ الذينَ أهملوا التعدَّدَ، وانصرفوا عنْهُ إلى التوحّدِ في الضبطِ، فلا سبيلَ إلا لوجهٍ واحدٍ، ولكنَّ ما أهدفُ إليهِ هوَ أن أضعَ توصيفًا عامًّا لِما أصبحَ عليهِ ذاكَ التعددُ عندَ أصحابِ المختصراتِ، وعندَ شُرّاحِ الكتبِ النحويةِ، الذينَ شرحوا العمدةَ والألفيةَ وقطرَ الندى وغيرَ ذلكَ؛ ولكنْ هذا لا يعني أنْ أهملَ بعضَ القضايا التي لا بدَّ منَ التوقُّفِ عندَها، لإثباتِ ما جرى لتلكَ الوجوهِ التي اعتُمِدَتْ أوِ التي غُيِّبَتْ عندَ أولاءِ.

عقدَ ابنُ جنّي، في كتابِهِ "اللمعُ في العربيةِ" بابًا للحالِ(ابن جني، 1979، 145 - 147)،أوردَ فيهِ الكلامَ على الحالِ بإيجازٍ مختصرٍ، وعرضَ ما يلابسُها عرضًا سريعًا، متجاوزًا التفصيلَ فيهِ، شأنُهُ في هذا البابِ شأنُ غيرِهِ منَ الأبوابِ، أتى فيهِ على العاملِ في الحالِ، وأشارَ إلى جوازِ تقديمِ الحالِ عليهِ أو تأخيرِها عنْهُ إذا كانَ فعلًا متصرفًا، ولم يجزْ ذاكَ إنْ كانَ غيرَ متصرّفٍ، وبيَّنَ أنَّ قائمًا تنصبُ على الحالِ في قولِنا: "هذا زيدٌ قائمًا"؛ لأنَّ فيها معنى الفعلِ، "فكأنَّكَ قلْتَ: أنبهُ عليهِ قائمًا، وأشيرُ إليهِ قائمًا، ولوْ قلتَ: قائمًا هذا زيدٌ لم يجزْ"(ابن جني، 1979، 146)، ولم يُبيّنْ جوازَ الرفعِ، فغيَّبَ هذا الوجهَ؛ لأنَّهُ لم يعدْ يستعملُ في الكلامِ المكتوبِ.

بلْ إنَّ ابنَ جنّي أهملَ أو أزاحَ ما تعدَّدَ ضبطُهُ في هذا البابِ كلَّهُ، ولم يعالجْ أيَّ شيءٍ يرتبطُ بِهِ، ولم يعطِهِ اهتمامًا؛ أيَّ اهتمامٍ؛ لأنَّهُ لا مجالَ في مختصرِهِ هذا لذكرِهِ أوِ التفصيلِ فيهِ، ولا متّسعَ فيهِ لتبيانِ التعدُّدِ في تلكَ الأوجهِ أو تفسيرِهِ، بلْ إنَّهُ لم يُشِرْ إلى ما جاءَ منَ الحالِ معرّفًا، ولم يتوقَّفْ عندَ الحالِ التي جاءَتْ منَ النكرةِ ... لا في تعدُّدِها ولا في توحُّدِها.

وعقدَ الزبيديُّ في مختصرِهِ "كتابُ الواضحِ" بابًا للحالِ(الزبيدي، 2011، 93 - 95)، ولم يكنْ ثَمَّ اهتمامٌ بأيِّ شيءٍ يتعلقُ بتعدُّدِ الضبطِ في هذا الكتابِ، إلا قضيةً واحدةً، عالجْتُها آنفًا، وقد يبدو كلامي على ما يتعلقُ بالحالِ، إنْ في رصدِ وجوهِ التعدُّدِ في ضبطِها، وإنْ في عرضِ ما يتصلُ بقواعدِها الفرعيَّةِ، ضربًا منَ التكرارِ، فليسَ لدى الزبيديِّ إلا واحدًا تعدُّدٌ، بل ليسَ لديْهِ فيما كُتِبَ عنِ الحالِ إلا اختصارٌ شديدٌ، أزاحَ

فيه أيسرَ قواعدِ الحالِ، وأهملَ مجملَ ما يتَّصلُ بها.

إنَّ جلَّ ما في هذهِ المختصراتِ جاءَ لتسهيل تحصيلِ العلمِ، ولتعليمِ الناشئةِ القواعدَ العامةَ، التي تمكِّنُهُمْ منَ الكتابةِ بلغةٍ سليمةٍ، فليسَ فيها إلا توجيهاتٌ عامةٌ، وأقوالٌ مجملةٌ مجترَّةٌ؛ ولهذا كلِّهِ ترى تغييبًا لجلِّ ما يتَّصلُ بالتعدُّدِ، وميلًا واضحًا إلى أحاديَّةِ الضبطِ؛ لتجنُّبِ التعقيدِ الذي قدْ تراهُ منفلتًا في كلِّ قاعدةٍ فرعيةٍ من قواعدِ الحالِ.

عقدَ ابنُ مالكٍ بابًا للحالِ في كتابِهِ "شرحُ عمدةِ الحافظِ وعدةِ اللافظِ"(ابن مالك، 1975، 303 - 349)، وأشارَ في تقديمِهِ إلى أنَّ هذا الشرحَ يحتوي على تنبيهاتٍ مختصرةٍ يستعانُ بها على فَهْمِ ما تضمَّنَتْهُ مقدّمتُهُ الموسومةُ بـِ"عمدةُ الحافظِ وعدةُ اللافظِ"(ابن مالك، 1975، 2)، فهوَ يبالغُ في الاختصارِ في أبوابِ النحوِ كلِّها، فلمْ يتَّسعْ شرحُهُ لذكرِ ما تعدَّدَ ضبطُهُ؛ لتبسيطِ القواعدِ وتسهيلِ تعلُّمِها على الناشئةِ، ولكنَّ ابنَ مالكٍ ألمحَ إلى تمثيلِ سيبويهِ على مجيءِ الحالِ منَ النكرةِ من دونِ مسوِّغٍ، في مثلِ: عليهِ مائةٌ بيضًا، ومرَرْتُ بماءٍ قِعدةَ رجلٍ، ولم يذكرِ الوجهَ الآخرَ الذي تحتملُهُ هاتانِ الحالانِ، بلْ إنَّهُ اعتمدَ الوجهَ الذي أشارَ سيبويهِ إلى ضَعْفِهِ أو إلى أنَّهُ ليسَ الأصلَ في الكلامِ، فقدْ بيَّنَ سيبويهِ أنَّ "بيضًا" يجوزُ فيها النصبُ والرفعُ، وأنَّ الرفعَ فيها هوَ الوجهُ، ولكنَّ ابنَ مالكٍ غلَّبَ وجهَ النصبِ، بلْ ذكرَهُ دونَ أيِّ إنباهٍ إلى الوجهِ الأقوى الذي أقرَّهُ سيبويهِ، وفعلَ مثلَ ذلكَ في "قِعْدة"، فاقتصرَ على ذكرِ وجهِ النصبِ، وغيَّبَ وجهَ الجرِّ الذي هوَ أصلُ الكلامِ عندَ سيبويهِ؛ لعلَّهُ فعلَ ذلكَ لأنَّهُ لم يجئْ بهِ إلا ليثبّتَ قاعدةً فرعيةً أقرَّها؛ أنَّ الحالَ قدْ يقعُ صاحبُها نكرةً دونَ أن يكونَ ثَمَّ مسوغٌ، ولم يكُ همُّهُ أن يؤكِّدَ تعددَ الضبطِ، الذي يلغي القاعدةَ.

ووضعَ ابنُ مالكٍ الألفيةَ أوِ الخلاصةَ، وكثرتِ الشروحاتُ عليها، وأتوقفُ هنا عندَ شرحَيْنِ منها، وأضعُ توصيفًا يكشفُ عن مدى اهتمامِ الشرّاحِ بوجوهِ الحالِ، التي تعدَّدَ ضبطُها عندَ سيبويهِ، وما تعرضَتْ لَهُ هذهِ الوجوهُ عندَ هؤلاءِ الشرّاحِ، فقدْ ألَّفَ ابنُ عقيلٍ شرحَهُ: "شرحُ ابنِ عقيلٍ على ألفيةِ ابنِ مالكٍ"، وعقدَ فيهِ بابًا للحالِ(ابن عقيل، 2005، 286 - 303)، بيَّنَ فيهِ قواعدَها الأساسيَّةَ والفرعيةَ، ولكنْ دونَ أيِّ إشارةٍ إلى ما تعدَّدَ الضبطُ فيهِ، فلم يشرْ إلى جوازِ الرفعِ في "كلَّمْتُهُ فاهُ إلى فيَّ"، ولا إلى جوازِهِ في الحالِ التي جاءَتْ منَ النكرةِ، أو في الحالِ المؤكدةِ مضمونَ الجملةِ؛ فقدْ غيَّبَ التعدُّدَ تغييبًا كاملًا، يذكرُ وجهَ النصبِ، ولا يلتفتُ إلى الوجهِ الآخرِ الذي أقرَّهُ سيبويهِ، بلْ نجدُهُ أحيانًا يُزيحُ ما احتملَ وجهَيْنِ ولا يذكرُهُ؛ فلم يتطرقْ إلى "خمستِهِمْ" وأخواتِها في بابِ الحالِ ولا في بابِ التوكيدِ.

وإنْ نظرْتَ في شرحِ الأشمونيِّ: "منهجُ السالكِ إلى ألفيةِ ابنِ مالكٍ"(الأشموني، 1955، 242 - 261) فإنَّكَ تجدُ شمولًا لقواعدِ الحالِ، لا يغادرُ فيهِ قاعدةً إلا ذكرَها، وقدْ يبدو الكلامُ على ما لديْهِ تكرارًا لِما سبقَ، فهوَ اهتمَّ بعرضِ الحالاتِ التي تكونُ فيها الحالُ جامدةً مؤوَّلةً بمشتقٍّ أو غيرَ مؤوَّلةٍ بِهِ، واعتنى بذكرِ مسوّغاتِ مجيءِ الحالِ منَ النكرةِ، دونَ أن يشيرَ إلى إمكانيةِ عدمِ الأخذِ بهذا المسوّغِ أو ذاكَ؛ لأنَّ هذا ينشأُ عنْهُ تعدُّدٌ في الضبطِ، لم يعنَ بِهِ الأشمونيُّ، وفصَّلَ الكلامَ على الرابطِ في الحالِ تفصيلًا كاملًا، واهتمَّ بجزئياتِهِ كلِّها؛ وإنَّ ذلكَ كلَّهُ يؤكِّدُ مدى اهتمامِ شرّاحِ الألفيةِ باللغةِ المكتوبةِ، فما فائدةُ الإشارةِ إلى وجوهٍ لم تعُدْ مستعملةً في كلامِهِمُ المكتوبِ؟ ولكنْ، هناكَ فائدةٌ في التعرفِ إلى امتناعِ الواوِ إذا وقعَتِ الحالُ فعلًا ماضيًا متلوًّا بـ"إلا"؛ فلا يجوزُ أن تقولَ: ما تكلَّمَ زيدٌ إلا وقالَ خيرًا، وهذا تقعيدٌ يفيدُ كثيرًا؛ لأنَّهُ وُضِعَ لمعالجةِ اللغةِ المكتوبةِ.

وبذلكَ يتَّضحُ أنَّ بابَ الحالِ عندَ شرّاحِ الألفيةِ يخلو مِمّا تعدَّدَ ضبطُهُ، وينكشفُ أنَّ فيهِ تغييبًا كاملًا لذاكَ التعدُّدِ؛ لأنَّ اهتمامَهُمْ منصبٌّ على التقعيدِ للكلامِ المكتوبِ، أمّا الأوجهُ الأخرى التي أشارَ سيبويهِ إليها فإنَّها لم تعُدْ مستعملةً في هذا الكلامِ؛ فليسَ ثَمَّ ضرورةٌ للإتيانِ عليها بالذكرِ أوِ التفصيلِ، فعُلِمَ لديْهِمْ أنْ لا حاجةَ لها، وما كانَ لا حاجةَ لهُ، فلا فائدةَ ترتجى منَ الوقوفِ عندَهُ.

وضعَ ابنُ هشامٍ شرحًا مختصرًا: "شرحُ قطرِ الندى وبلِّ الصدى"، وعقدَ فيهِ بابًا للحالِ(ابن هشام، 2010، 181 - 183)، وأتى عليها إتيانًا سريعًا، لا يتجاوزُ المرورَ العابرَ، ذكرَ الشروطَ التي ينبغي توافرُها في الحالِ ذكرًا موجزًا، ووقفَ على شروطِ صاحبِ الحالِ، سواءٌ أكانَ معرفةً أم نكرةً، وليسَ في شرحِهِ أيُّ إشارةٍ إلى أيِّ تعدُّدٍ، فما كانَ يقالُ عنْهُ عندَ الأوائلِ: "إنْ شئْتَ نصبْتَ وإنْ شئْتَ رفعْتَ"، لم يعدْ فيهِ موضعٌ للاختيارِ بينَ هذا الوجهِ أو ذاكَ، فليسَ أمامَ قارئِ هذا الشرحِ خِيارٌ إلا النصبَ، فقولُكَ: دخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ، يجوزُ فيهِ الرفعُ والنصبُ عندَ سيبويهِ؛ فقدْ أبانَ ذلكَ صراحةً "وهوَ قولُكَ: دخلوا الأولَ فالأوَّلَ، وجرى على قولِكَ واحدًا فواحدًا ودخلوا رجُلًا رَجُلًا. وإنْ شئْتَ رفعْتَ فقلْتَ: دخَلوا الأوّلُ فالأوّلُ، جعلَهُ بدلًا وحملَهُ على الفعلِ، كأنَّهُ قالَ: دخلَ الأوّلُ فالأوّلُ ..."(سيبويه، 1988، 1، 398)، ولكنَّكَ لا تجدُ

في شرحِ ابنِ هشامٍ إلا النصبَ على الحالِ، وجاءَ بهِ في سبيلِ الكلامِ على مجيءِ الحالِ معرفةً مؤولةً بنكرةٍ (ابن هشام، 2010، 128).

ووضعَ الأزهريُّ في شرحِهِ: "شرحُ الآجروميَّةِ" بابًا للحالِ (الأزهري، 2017، 221 - 224)، وتحدَّثَ فيهِ عن شروطِ الحالِ، وذكرَ مثالًا على كلِّ ما تخلَّفَ عن تلكمُ الشروطِ، ولا تجدُ فيهِ تعدُّدًا؛ أيَّ تعدُّدٍ في الضبطِ، فكأنَّكَ تقرأُ بشيءٍ لم يعهدْ ذلكَ من قبلُ.

وبعدَ تفحُّصِنا الظواهرَ اللغويةَ التي تعلقَتْ بالحالِ، في مجموعةٍ منَ الكتبِ والشروحاتِ النحويةِ المختصرةِ تبيَّنَ أنَّهُ لم يُحتفظْ فيها بشيءٍ مِمّا أثبتَهُ النحاةُ الأوائلُ في توجيهِهِمْ لما تعدَّدَ ضبطُهُ إلا الشيءَ القليلَ، ولا يكادُ يُذكَرُ في مقابلِ ما أُهمِلَ من ذاكَ التعدُّدِ، فعزيزٌ عليكَ أن تجدَ إثباتًا للوجوهِ التي تنوَّعَ ضبطُها، في تلكمُ الكتبِ والشروحاتِ.

لم يكُ في بابِ الحالِ عندَ قسمٍ كبيرٍ منَ المتأخّرينَ إثباتٌ لما تعدَّدَ الضبطُ فيهِ؛ ولمّا لم يكنْ ثَمَّ تعدُّدٌ كانَ منَ الطبيعيِّ جدًّا ألّا تجدَ شيئًا منْهُ يدخلُ في بابِ التجويزِ النحويِّ؛ لأنَّكَ لا تجدُ في تلكمُ الكتبِ عباراتٍ كَـ"يجوزُ أو قد يجوزُ أن ترفعَ"، ولا تلقى فيها إلا وجهًا واحدًا؛ وجهَ النصبِ، فإذا كانَ البابُ مُعَنْوَنًا بـ"بابُ الحالِ"، والحالُ منصوبةٌ، فإنَّكَ لا تجدُ في البابِ كلِّهِ إلا وجهَ النصبِ؛ ولهذا فإنَّ الكلامَ على التعدُّدِ في ضبطِ الحال، في كتبِ المتأخّرينَ، يوجبُ عليكَ أن تُدرِكَ أنْ لا تعدُّدَ فيها إطلاقًا، وجلُّ البابِ، لديْهِمْ، يقتصرُ على وجهٍ واحدٍ، ولا يلتفتُ إلى الوجهِ الآخرِ ولا يشيرُ إليهِ؛ وهذا يؤكِّدُ أنَّ قضايا التعدُّدِ، في مجملِها، غُيِّبَتْ، وأُقصِيَتْ بعيدًا عن شروحاتِهِمُ التعليميَّةِ.

وهكذا؛ يتضحُ الفارقُ بينَ صنيعِ سيبويهِ وصنيعِ النحاةِ المتأخّرينَ فيما يخصُّ تعدُّدَ الضبطِ، ويحكمُ هذا الصنيعَ مقاصدُ كلٍّ منهما منَ التأليفِ، وتوجّهُهُ طبيعةُ اللغةِ التي يُقَعِّدُ لها، فقدْ كانَ سيبويهِ على اتصالٍ مباشرٍ بأصحابِ اللغةِ، ولذا جاءَتْ قواعدُهُ محتفظةً بالوجوهِ التي سمعَها على هيأتِها المنطوقةِ، فهوَ يقعِّدُ للغةِ الجاريةِ على ألسنةِ الناسِ، فمنهُمْ مَنْ ينصبُ على الحالِ، ومنهُمْ مَنْ يرفعُ أو يجرُّ، ويثبتُ تلكمُ الوجوهَ كلَّها، سواءٌ أنشأَ عنها اختلافٌ في المعنى أمْ لم ينشأْ، وإن نشأَ فوارقُ في الدلالةِ أثبتَها؛ أمّا صنيعُ المتأخرينَ فليسَ "ثَمَّ شكٌّ أنَّ تراجعَ العربيةِ أنْ تكونَ منطوقةً على ألسنةِ أهلِها في شؤونِ حياتِهِمْ كلِّها كانَ مؤثِّرًا في مسلكِ هذا التعدُّدِ، بلْ لعلَّهُ كانَ فاعلًا في رسمِ توجُّهاتِ المؤلِّفينَ في النحوِ، فلم يجدوا ضرورةً لإثقالِ مؤلَّفاتِهِمْ بشروحاتٍ لظواهرَ لغويَّةٍ لم تعُدْ تُؤْلَفُ في الكلامِ المكتوبِ، وكأنَّ الأمرَ، لدى هؤلاءِ، قدْ أصبحَ مختزلًا في الحركةِ الإعرابيَّةِ؛ بغيةَ الاختصارِ وسهولةِ التعليمِ"(رباع، 2004، 62).

ولهذا كلِّهِ، إنَّ صنيعَ المتأخّرينَ لهُ ما يُسوِّغُهُ، فلم يكنْ جهلًا أو قلةَ اطِّلاعٍ على أعمالِ السابقينَ بمقدارِ ما كانَ تعديلًا في المنهجِ، يسعى إلى تسريعِ التحصيلِ والتخفيفِ مِمّا لا يحتاجُ إليهِ في الكتابةِ(رباع، 2004، 62)، ولكنْ، ينبغي ألا يؤديَ هذا الانحرافُ إلى تجاهلِ التعدُّدِ، الذي ينشأُ عنْهُ فوارقُ في المعنى.

- **خاتمةٌ:**

إذا قورِنَ أيُّ بابٍ من أبوابِ النحوِ عندَ النحاةِ المتأخّرينَ بما لدى سيبويهِ فإنَّ ذلكَ سيؤدي إلى مفارقةٍ واسعةٍ، يحكمُها القصدُ من التأليفِ وتوجّهُها طبيعةُ اللغةِ التي يقعِّدُ لها، وتظهرُ نتائجُ تلكمُ المفارقةِ في مدى الاهتمامِ بما تعدَّدَ الضبطُ فيهِ.

ويفترقَ تقعيدُ المتأخرينَ، في باب الحال، عن تقعيدِ سيبويهِ في تغييبِهِ الوجوهَ التي تعدَّدَتْ، واكتفائِهِ بالإشارةِ إلى النصبِ على الحالِ، واعتنائِهِ بشروطِها اعتناءً شكليًّا، همُّهُ الرئيسُ الحركةُ الإعرابيَّةُ، وبذا اقتصرَ على وجهٍ منفردٍ، ولم يلتفتْ إلى الوجهِ الآخر، الذي قدْ يحتملُهُ سياقٌ ما.

إعلان عدم تضارب المصالح

يعلن ويتعهد الباحث: معتصم غوادره أنه لا يوجد أي تضارب للمصالح مع أي شخص أو مؤسسة. وأن هذا البحث لم يسبق نشره بأي طريقة سواء أكانت مكتوبة، أم مقروءة، أم منشورة، أم مرئية أو مسموعة.

الدعم المادي للبحث

لم يحصل البحث على أي دعم مادي.

المراجع العربية:

ابنُ السرّاج، أبو بكر. (1996). الأصولُ في النحوِ. ط3. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن جني، أبو الفتح. (1979). اللمع في العربية. ط1. تحقيق: حسين محمد شرف. القاهرة: عالم الكتب.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. (2005) شرحُ ابنِ عقيلٍ على ألفيةِ ابنِ مالكٍ. ط2. علَّقَ عليهِ: أحمد طعمه حلبي. بيروت: دار المعرفة.

ابن مالكٍ، محمد بن عبد الله. (1975). شرحُ عمدةِ الحافظِ وعدةُ اللافظِ. ط1. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريري. القاهرة: مطبعة الأمانة.

ابن هشام، أحمد. (2008). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ط2. تحقيق: صلاح عبد العزيز علي السيد. القاهرة: دار السلام.

ابن هشام، أحمد. (2010). شرحُ قطرِ الندى وبلِّ الصدى. ط1. القاهرة: دار السلام.

ابن يعيشَ، أبو البقاء يعيش. (د.ت). شرحُ المفصّلِ. مصر: إدارة الطباعة المنيرية.

أحمد، أحمد عبد العظيم. 2014. الأثرُ الدلاليُّ والسياقيُّ في تعدُّدِ الأوجهِ الإعرابيّةِ - تفسير القرطبي نموذجًا. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القاهرة: مصر.

الأستراباذي، الرضي. (1993). شرحُ الرضيِّ لكافيةِ ابنِ الحاجب. ط1. تحقيق: حسن بن محمد الحفظي، المملكة العربية السعودية- إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الأشمونيُّ، أبو الحسن. (1955)، منهجُ السالكِ إلى ألفيةِ ابنِ مالكٍ. ط1. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي. بيروت.

الجاسم، محمود. 2004. أسباب التعدّدِ في التحليلِ النحويّ. مجلة مجمع اللغة الأردني: العدد 66.

الزبيدي، أبو بكر. (2011). كتاب الواضح. ط2. تحقيق: عبد الكريم خليفة. دار جليس الزمان. عمّان.

السبيعي، مها. 2008. ظاهرةُ تعدُّدِ الوظيفةِ النحويّة في التركيبِ اللغويّ (الخبر- الحال- النعت). (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية.

السيوطيّ، جلال الدين. (1987). الأشباهُ والنظائرُ في النحوِ. تحقيق: غازي مختار طليمات. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

الكيلاني، إيمان. 2016. ظاهرةُ تعدُّدِ الأوجهِ الإعرابيّةِ في النحوِ العربيِّ؛ أسبابُها وحلولٌ مقترحةٌ. المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها: المجلد 12، العدد 1.

المبرد، أبو العباس. (1994). المقتضبُ. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي.

الموسى، نهاد. (2003). الثنائياتُ في قضايا اللغةِ العربيةِ. ط1. عمّان: دار الشروق.

رباع، محمد. (1992). السماعُ وأهميته في التقعيدِ النحوي عندَ سيبويه. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا، جامعة اليرموك. الأردن.

رباع، محمد. (2004). أنماطٌ من أثرِ المعنى في توجيهِ ضبطِ القواعدِ المتعددةِ الوجوهِ، مجلة البصائر: المجلد (8)، العدد (2).

سيبويهِ، عمرو بن عثمان. (1988). الكتاب. ط3. تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة.

عمايرة، إسماعيل. (1996). بحوثٌ في الاِستشراقِ واللغةِ. ط1. عمّان: دار البشير.

فريحة، أنيس. (1973). نظريّاتٌ في اللغةِ. ط1. بيروت: دار الكتاب اللبناني.

محمد، عبد المؤمن. 2017. ظاهرةُ تعدُّدِ وجوهِ الإعرابِ في كتابِ سيبويهِ؛ تفسيرٌ وتحليلٌ. كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية: المجلد 9. العدد 33.

Translated References :

Ahmed, Ahmed Abdel Azim. 2014. The semantic and contextual impact on the plurality of syntactic facets - Al-Qurtubi's interpretation as a model. (A magister message that is not published). Cairo University: Egypt.

Alastrabadi, Al Radhi. (1993). Explanation of Al-Radhi for Ibn Al-Hajeb. (1ed). Edited by: Hassan bin Muhammad Al-Hafzi, Kingdom of Saudi Arabia: Department of Culture and Publishing at Imam Muhammad bin Saud Islamic University.

Al-Jassem, Mahmoud. 2004. Causes of pluralism in grammatical analysis. Journal of the Jordanian Language Academy: Issue 66.

Al-Kilani, Iman. 2016. The phenomenon of polymorphism in Arabic grammar; Causes and suggested solutions. The Jordanian Journal of Arabic Language and Lit-

erature: 1(12).

Al-Mousa, Nihad. (2003). Dualities in the issues of the Arabic language. (1ed). Amman: Dar Al Shorouk.

Al-Mubarred, Abu al-Abbas. (1994). Brief. Investigation by: Muhammad Abd al-Khaliq Adimah. Cairo: Committee for the Revival of Islamic Heritage.

Al-Subaie, Maha. 2008. The phenomenon of multiple grammatical functions in the linguistic structure (khabar - adverb - adjective). (A magister message that is not published). King Saud University. Saudi Arabia.

Al-Suyuti, Jalal Al- din. (1987). Similarities and analogues in grammar. Investigation by: Ghazi Mukhtar Tulaimat. Damascus: Publications of the Academy of the Arabic Language in Damascus.

Al-Zabidi, Abu Bakr. (2011). Obvious book.(2ed). Investigation: Abdul Karim Khalifa. Amman: Dar Companions of Time.

Amayra, Ismail. (1996). Researches in Orientalism and Language.(1ed). Amman: Dar Al-Bashir.

Ashmonie, Abu al-Hassan. (1955), Approach to the Salek to the Millennium Ibn Malik. (1ed). Achieving Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid. Beirut: Arab Book House.

Fariha, Anees. (1973). Theories of language. (1ed). Beirut: Dar Lebanese Book.

Ibn Al Sarraj, Abu Bakr. (1996). Origins in grammar. (3ed). Investigation by: Abdul Hussein Al-Fattli. Beirut: The Message Foundation.

Ibn Aqeel, Abdullah bin Abdul Rahman. (2005) Explanation of IbnAqil on the Millennium of Ibn Malik. (2ed). Commented on it: Ahmad ToamahHalabi. Beirut: House of Knowledge.

Ibn Hisham, Ahmed. (2008). MughniLabib for books of Bedouins. (2ed).Investigation: Salah Abdel Aziz Ali Al-Sayed. Cairo: Dar Al-Salam.

Ibn Hisham, Ahmed. (2010). Explanation of the diameter of dew and wet of echo. (1ed). Cairo: Dar Al-Salam.

Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman. (1979). Allamah in Arabic. (1ed). Investigation by: Hussein Muhammad Sharaf. Cairo: The World of Books.

Ibn Malik, Muhammad Ibn Abdullah. (1975). Explanation of Al-Umdat Al-Hafiz and Eddah Al-Ladh. (1ed). Investigation by: Abdel Moneim Ahmed Hariri. Cairo: Al Amana Press.

Ibnya'esh, Abu Al- Baqa'. (W. D). Detailed explanation. Egypt: Moniriya Printing Department.

Mudamm, Abdul-Momen. 2017. The phenomenon of polymorphism in Sibawayh's book; interpretation and analysis. Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Alexandria: Volume 9. Issue 33.

Rabaa, Muhammad. (1992). Hearing and its importance in the grammatical constraint of Sebwayh. (Unpublished Master Thesis), Yarmouk University, Irbid: Jordan.

Rabaa, Muhammad. (1999). Semantic clarity in knowledge and its effect on its construction and expression, An-Najah University Journal for Research (Human Sciences), 2 (8).

Sebawayh, Amr bin Othman. (1988). the book.(3ed). Investigation by: Abd al-Salam Haroun. Cairo: Al-Khanji Library.

سيرة ذاتية مختصرة للباحث

معتصم باسم غوادره

مدرّس متفرّغ في جامعة النجاح الوطنية، كلية العلوم الإنسانية- قسم اللغة العربية، باحث في اللغة والنقد الأدبي الحديث.